المســـتـــخلـــص

إلهام، تنزيل الله، م. نظرة القاضى عن وجود الحكم لأداء الإصلاح في الطلاق بعد سن بيرما رقم ١ سنة ٢٠٠٨ في المحاكم الدينية بمالانج. البحبث العلمي، الثعبة الأحوال الشخصية الكلية الشريعة. الجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلا مية الحكومية مالانج.

المشريف : دوكتورندوس سواندي الماجستير

الكلمة الأسسية : الحكم ، بيرما.

يمكن التقليل من انهيار الزواج الفعلي مع جهود السلام ، كما يتجسد في مبدأ القانون الإجرائي في الدينية لمبدأ "إيجاب الأصلاح" مجموعة أكثر اكتمالا في المادة ٦٥ و ٨٢ من القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ . هذه العملية وهذا الجهد المعروف الإصلاح عملية 'وساطة .'القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٩ بصيغته المعدلة بموجب القانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦ هو أيضا العام قانون رقم ٥٠ سنة ٢٠٠٩ المادة ٧٦ حددت وجود الحكم في حالة الطلاق وجودها هو نفس الوسطاء .على الجانب الآخر سوف تنشأ مشكلة التي تظهر مع استمرار تطبيق الوساطة في قضايا الطلاق التي سنها بيرما رقم ١ سنة ٢٠٠٨ ، في حين أن الحكم كما كان جزءا من القانون الشرعية الإجرائية مقدما بدلا من الوساطة .ثم يقوم وساطة على رقم بيرما ١ / ٢٠٠٨ لا يزال يتعين تنفيذها بالإضافة أيضا إلى فرض الحكم ، على أساس قانون القضاء الدينية ، أو تطبيق الوساطة نفسها لا يزال ينبغي أن تضطلع بها غرق الحكم الذي هو في الواقع المولودين خارج الفعل .تناقش هذه الدراسة كيفية وضع الحكم وفقا للفقرة ٧٦ من المادة (٢) من قانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ وكيفية عرض القاضي عن وجود الحكم بعد بيرما رقم ١ سنة ٢٠٠٨.

يتم تصنيف هذه البحوث على البحوث السوسيولوجية قانوني أو التجريبية ، لذلك لوحظ في المقام الأول هو البيانات الثانوية ، والذي يليه بعد ذلك دراسة عن البيانات الأولية في هذا المجال ، أو للجمهور.

من هذه المذكرة أن مركز البحوث أن الحكم بموجب المادة ٧٦ الفقرة (٢) من القانون رقم ٧ سنة ١٩٨٩ هو شكل من أشكال إضفاء الشرعية على وجود الحكم .من المهم جدا منذ تعيين الحكم كصانع سلام هو خطوة أو حل لتسوية المنازعات ، والطلاق لا سيما على أساس شقاق. بينما شرح القاضي حول بنية التشريع يعني أن الحكم الذي انبثق عن موقف القانون أعلى من تاريخ الوساطة وبيرما بيرما لم يتمكن من تغيير أو إلغاء القانون .وبعبارة أخرى الحكم لا تزال موجودة حتى لو كانت هناك وساطة بيرما الإدارة.